

المجلد: (الخامس).

العدد: (الثاني عشر) يوليو 2023



International Journal of Humanities and Social Sciences Research and Studies

برعاية أكاديمية رواد النميز للتعليم والتدريب

المجلة الدولية لبحوث ودراسات العلوم
الإنسانية والاجتماعية (IJHS)

مجلة علمية دورية محكمة

تصدرها الجمعية العربية لأصول التربية
والتعليم المستمر

The online ISSN is :2735-5136

The print ISSN is :2735-5128

رقم الإيداع في الدار الوطنية العراقية

2449 لسنة 2020

بحث بعنوان:

تنويع مصادر الدخل في الاقتصاد العراقي.

Diversification of sources of income in the Iraqi economy

م.م قاسم جبار خلف.

مديرة تربية ذي قار (العراق).

Assistant Lecturer Qassem Jabbar Khalaf

Dhi Qar Directorate of Education

الملخص.

هدفت هذه الدراسة إلى: تقديم تحليل لمظاهر الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي والكشف عن أسبابها لغرض تصحيح المسار في إطار سياسات اقتصادية لتنمية القطاعات الإنتاجية الحقيقية وتقليل الاعتماد على عوائد النفط.

واستخدمت الدراسة: المنهج الوصفي التحليلي باعتباره الأنسب لهذا النوع من الدراسات، حيث تم الاستناد إلى الكتب والدوريات والمعلومات من شبكة المعلومات الدولية للحصول على البيانات بهدف تحقيق أهداف البحث والوصول إلى النتائج.

وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج، من أهمها، ما يلي: إن غياب الرؤية الحكومية الموحدة المتناغمة والمتفق عليها حول وجهة العملية التنموية، نتيجة لغياب الرؤية المشتركة والبرنامج المشترك، وضعف التعاون والفهم المتبادل بين الدولة والقطاع الخاص، قد أعطيا الأرجحية للنموذج الريعي الليبرالي التابع الذي فرضه الاحتلال الأمريكي في عام ٢٠٠٤، ودعمه البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وبقية مؤسسات المجتمع الدولي.

الكلمات المفتاحية: (الاختلالات الهيكلية - القطاعات الاقتصادية - السياسات الاقتصادية - الدخل القومي - الناتج المحلي الاجمالي).

Abstract

The aim of this research is to provide an analysis of the manifestations of structural imbalances in the Iraqi economy and to reveal their causes in order to correct the path within the framework of economic policies to develop the real productive sectors and reduce dependence on oil revenues, and the research used the descriptive analytical approach as the most appropriate for this type of studies, where

The absence of a unified, harmonious and agreed government vision on the direction of the development process, as a result of the absence of a common vision and a common program, and the weakness of cooperation and mutual understanding between the state and the private sector, have given preference to the Liberal rentier model imposed by the American occupation in 2004, and supported by the World Bank, the International Monetary Fund and the rest of the institutions of the international community.

Keywords: structural imbalances–economic sectors – economic policies – national income–gross domestic product.

تنويع مصادر الدخل في الاقتصاد العراقي.

المقدمة.

يعتبر تصحيح الاقتصاد الكلي والإصلاح الهيكلي السبيل الذي يتعين على الاقتصاد العراقي أن يسلكه لمعالجة ما يعتريه من اختلالات هيكلية واقتصادية نتيجة للحروب والأزمات التي تعرض لها الاقتصاد العراقي طوال فترة الثمانينيات والتسعينيات وما رافقها من عقوبات اقتصادية تمثلت بالحصار الاقتصادي الذي فرض على العراق والذي شل معظم الفعاليات والأنشطة الاقتصادية المتمثلة بانخفاض مؤشرات أداء الناتج المحلي الإجمالي وما رافقه من انخفاض متوسط دخل الفرد.

إضافةً لكون الاقتصاد العراقي هو اقتصاد ريعي، ويتصف هذا النوع من الاقتصادات الذي يعتمد على الموارد الخارجية بانكماشه نحو العالم الخارجي، وبالتالي فإن اقتصاد هذه الدول يمتلك حساسية شديدة لهذه الموارد، حيث ينتعش عندما تتدفق وينكمش بانحسارها وتنعكس هذه التقلبات على النمو الاقتصادي للبلد (باسويد، ٢٠١٧: ٢٢٨).

هذا بالإضافة إلى تأثر الواقع الاقتصادي بمتغيرات أخرى أثقلت من مسيرة نموه وتطوره التي تمثلت بتفاقم المديونية الخارجية والبطالة وارتفاع مؤشرات التضخم النقدي وعجز القطاع الخاص عن القيام بدوره في مساندة القطاع العام، حيث لا تزال هذه الآثار السلبية تقتضي العمل على إيجاد حزمة من السياسات الاقتصادية والإجمالية والقطاعية لتبرير عدم الاعتماد على القطاع النفطي.

وتجاوز حالة الأحادية التي يتصف بها الاقتصاد العراقي من خلال العمل على تمويل قطاعي الزراعة والصناعة والنهوض بهما، حيث سعت العديد من الدول على تطبيق استراتيجية التنويع الاقتصادي والعمل على إنجاحها عبر تبني حزمة من السياسات الاقتصادية التنويعية بهدف إعادة هيكلة الاقتصاد ورفع مستوى مساهمة القطاعات البديلة في الناتج وتحسين كفاءة هذه القطاعات (الخطيب، ٢٠١٤ : ٨).

إشكالية البحث.

تعاني معظم الدول المنتجة للنفط ومنها العراق من الاعتماد على مصدر أحادي الجانب في تمويل الموازنة العامة، الأمر الذي يجعل اقتصاداتها عرضة لتقلبات أسعار النفط العالمية، وهذا ينعكس سلباً على اقتصاديات تلك الدول، ومن هنا تبرز إشكالية البحث التي يمكن التعبير عنها بالتساؤلات التالية:-

1. ما هي مصادر الدخل في الاقتصاد العراقي؟
2. ما هي هيكلية وركائز وتوزيع القطاعات الاقتصادية في العراق؟
3. ما هو دور القطاع الخاص في إعادة هيكلة الاقتصاد العراقي؟
4. ما هو دور الاستثمار المحلي والأجنبي في إعادة هيكلة الاقتصاد العراقي؟

فرضية البحث:

نطلق البحث من فرضية مفادها أن الموارد المالية النفطية يفترض أن تكون نقطة انطلاق في تحقيق استراتيجية التنويع الاقتصادي لتتجاوز مزايا الاقتصاد النفطي إلى اقتصاد المعرفة.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى تقديم تحليل لمظاهر الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي والكشف عن أسبابها لغرض تصحيح المسار في إطار سياسات اقتصادية لتنمية القطاعات الإنتاجية الحقيقية وتقليل الاعتماد على عوائد النفط.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث من كونه يتناول مفهوم الهيكل الاقتصادي، إذ أن تحديد مفهوم الهيكل الاقتصادي يُساعد في دراسة المتغيرات المؤثرة في جزيئات الهيكل الاقتصادي، وفي عملية التحليل الهيكلي، كما تبرز أهمية البحث من دراسته لركائز الاقتصاد العراقي وسعيه إلى تقديم حلول يُمكن أن تُنعش الاقتصاد العراقي، وتُساعد على تجاوز حالة الأحادية باعتماده على القطاع النفطي، وتشجيع تمويل القطاعات الأخرى.

منهج البحث:

اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي باعتباره أنسب المناهج في مثل هذه الدراسات، واستقى الكتب والدوريات، فضلاً عن المعلومات من شبكة المعلومات الدولية للحصول على البيانات لغرض التوصل إلى النتائج المتوقعة بموجب الفرضية.

مصطلحات البحث:

الهيكل الاقتصادي: هو مكونات مختلفة من المجاميع الاقتصادية الكلية والتغير النسبي في حجمها بمرور الزمن وعلاقتها بالتدفق الدائري للدخل (الخالق؛ والزيني، ٢٠٢٣ : ٧).

النظام الاقتصادي: هو أطر فلسفية ومنهجية وتنظيمية تحدد الإطار والقضايا المتعلقة بالإنتاج والتوزيع والاستهلاك (حميد، ٢٠١٤ : ١٢٤).

الاقتصاد الريعي: هو اقتصاد مدعوم جوهرياً بالإنفاق من دولة ريعية ولذا تكون الدولة وسيطاً بين القطاع الذي يولد الريع وبين القطاعات الاقتصادية الأخرى، حيث تؤول العوائد الريعية إلى الدولة، ومن ثم يتم تخصيصها وتوزيعها إلى بقية فروع النشاط الاقتصادي من خلال برامج الإنفاق العام (الكواز وحسين، ٢٠١٨ : ٢٠٦).

حدود الدراسة:

- الحدود المكانية: تم تطبيق الدراسة العملية على الاقتصاد العراقي.
 - الحدود البشرية: تم اعتماد البيانات المالية للدولة العراقية المنشورة من صندوق النقد الدولي.
 - الحدود الزمانية: تم إجراء الدراسة على المدة الزمنية بين عامي ٢٠٠٤م-٢٠٢٠م.
- الدراسات السابقة:
- الدراسات العربية:

1. دراسة (أحمد، ٢٠٢٠) بعنوان: تحليل الهيكل القطاعي للنتائج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (٢٠٠٦-٢٠١٨).

هدف البحث إلى دراسة: وتحليل الهيكل القطاعي للنتائج المحلي الإجمالي وتحديد الأهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية المختلفة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي في العراق خلال المدة (٢٠٠٦-٢٠١٨)، اعتمد البحث على الأسلوب الاستقرائي لتحليل المساهمة القطاعية في الناتج المحلي الإجمالي في العراق، من خلال الاستناد إلى البيانات والمعلومات المتوفرة عن موضوع البحث من المصادر الرسمية، حيث غطى البحث الاقتصاد العراقي للمدة الزمنية بين عامي (٢٠٠٦-٢٠١٨).

وتوصل البحث إلى مجموعة من الاستنتاجات ومن أهمها: أنه على الرغم من أن متوسط معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي في العراق بلغ (٩,٨٪) خلال مدة البحث، وبمتوسط نمو سنوي (٧٪) إلا أن المستويات المعيشية وحالة المواطن العراقي لم تشهد تحسناً على أرض الواقع وبما تتلاءم مع هذه المؤشرات الرقمية.

2. دراسة (الكواز وحسين، ٢٠١٨) بعنوان: الدولة الريعية والاقتصاد الريعي بين إشكالية المفهوم وتنوع الخصائص.

يهدف البحث إلى التعرف على ماهية الريع وأشكاله وماهية الدولة والاقتصاد الريعيين والخصائص الملازمة لكل منهما، هناك إجماع واضح بين المهتمين بهذا الموضوع بأن الدول الريعية تعني أن الريع يؤول إليها مباشرة حيث تستولي عليه، ومن ثم تقوم بتوزيعه سواءً لأفراد المجتمع والقطاعات الاقتصادية الأخرى، في حين أن الاقتصاد الريعي يعين أنه يستفيد ويستغل ويعتاش على نوع أو أكثر من أنواع الريع لكنه لا يعتمد عليه كلياً، ومن هنا تنشأ الإشكالية في مفهوم الدولة الريعية والاقتصاد الريعي.

وهذا البحث محاولة لتحديد هذه الإشكالية، اتبع البحث المنهج الاستقرائي، وقد توصل إلى عدد من النتائج ومنها: العمل على وضع الإيرادات الريعية الخارجية في الموازنات العامة للدول الريعية كبنء إضافي فيها وليس كبنء أساسي.

3. دراسة (صبر وسعيد، ٢٠٢١) بعنوان: أثر تنويع نشاط القطاعات الاقتصادية على النمو الاقتصادي في العراق للمدة من (١٩٨٠-٢٠١٧).

هدفت الدراسة إلى إلقاء الضوء على أهمية وضرورة تبني استراتيجية التنويع الاقتصادي في حالة الاقتصاد العراقي، ومعرفة مدى تأثير القطاعات الاقتصادية الرئيسية على الناتج المحلي الإجمالي، ولتحقيق أهداف الدراسة تم تطبيق نموذج قياسي لبيان العلاقة بين متغيرات الدراسة التي تتمثل بقيم الناتج المحلي الإجمالي من القطاعات الاقتصادية الرئيسية في الاقتصاد العراقي، حيث تم قياس أثر التنويع الاقتصادي في نمو الاقتصاد العراقي للمدة (١٩٨٠-٢٠١٧).

وتوصلت الدراسة إلى عدد من الاستنتاجات ومنها: يعاني الاقتصاد العراقي من اختلالات هيكلية بسبب الاعتماد المفرط على الصناعات الاستخراجية وبالذات استخراج النفط، حيث إن مساهمة القطاعات الاقتصادية غير النفطية قليلة مقارنة بمساهمة القطاع الاستخراجي.

الدراسات الأجنبية:

1. دراسة (Mahmoud. Sabah F. & Al-Sabbagh. Heba Adel Z.)

(2022) بعنوان:

The contribution of the agricultural sector to the strengthening of
(Iraq's economic diversification strategy for the period (2004-2019).

مساهمة القطاع الزراعي في تعزيز استراتيجية التنويع الاقتصادي للعراق للفترة (٢٠٠٤-٢٠١٩).

م.م قاسم جبار خلف، (تنويع مصادر الدخل في الاقتصاد العراقي).

هدف البحث إلى التعرف على أهمية سياسات تنويع مصادر الدخل القومي في الاقتصاد العراقي وتطوير القاعدة الإنتاجية للقطاع الاقتصادي دون الاعتماد على القطاع النفطي، وكذلك تحديد دور الإنتاج الزراعي ومساهمته في عملية تنويع مصادر الدخل، وتم اعتماد منهجيتين لتحقيق أهداف البحث هما المنهج الاستدلالي والمنهج الوصفي التحليلي.

وشمل مجتمع البحث دولة العراق، حيث تم تطبيق الدراسة العملية على البيانات الإحصائية الخاصة بنشاط القطاع الزراعي للفترة بين (٢٠٠٤-٢٠٠٧)، وتوصل البحث إلى عدة نتائج ومن أبرزها: أن هيكل الصادرات العراقية لم يتنوع، حيث اعتمد العراق في المقام الأول على صادرات النفط الخام بنسبة تفوق ٩٩٪، مما يجعل الاقتصاد العراقي أكثر عرضة للأزمات العالمية التي يمكن أن تحدث والتي سيكون لها تأثير على تغيرات أسعار النفط.

2. دراسة (Banafea & Ibnrubbian. 2018) بعنوان:

Assessment of economic diversification in Saudi Arabia through nine development plans.

تقييم التنويع الاقتصادي في المملكة العربية السعودية من خلال تسع خطط تنموية.

هدفت الدراسة إلى تقييم التنويع الاقتصادي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (١٩٧٠-٢٠١٤) وذلك من خلال تقييم خطط التنمية الاقتصادية، ومن أجل ذلك اعتمدت الدراسة على مقياس عدم الاستقرار في كل من (الناتج المحلي الإجمالي وأسعار النفط) وأثره

في تعزيز التنويع الاقتصادي، بالإضافة إلى المساهمة النسبية للقطاعين الخاص والعام في الناتج المحلي الإجمالي.

وتم الاعتماد على التحليل الوصفي وقد توصلت الدراسة إلى أن الحكومة السعودية نجحت في المضي قدماً نحو التنويع الاقتصادي في خطتي التنمية الأخيرتين مقارنةً بخطة التنمية السبع السابقة، وعلى الرغم من أن التنويع الاقتصادي كان بطيئاً إلا أن هناك تنوعاً اقتصادياً في المملكة العربية السعودية من خلال تقليل الاعتماد على قطاع النفط وإيراداته.

الإطار النظري للدراسة.

المبحث الأول: هيكلية وركائز الاقتصاد العراقي.

أولاً: مفهوم الهيكل الاقتصادي.

يعتمد تحديد مفهوم الهيكل الاقتصادي على الهدف من دراسة هذا الهيكل والزاوية التي ينظر إليها علماء الاقتصاد والدارسون، لهذا تعددت آراء الاقتصاديين في تحديد مفهوم الهيكل الاقتصادي، إذ يرى البعض أن الهيكل الاقتصادي هو مجموعة النسب والعلاقات القائمة بين عناصر الحياة الاقتصادية التي تبني كياناً اقتصادياً ما في وقت ومكان معينين.

أما البعض الآخر فيعرف الهيكل الاقتصادي على أنه نسق من العلاقات له قوانينه الخاصة ويتصف بالوحدة الداخلية والنظام الذاتي على أن أي تغير في العلاقات يفضي إلى تغير النسق ذاته، حيث يرى باحثون آخرون تعريف الهيكل الاقتصادي بأنه مجموعة من العلاقات الثابتة نسبياً في نظام اقتصادي أو اجتماعي معين (يونس؛ وآخرون، ٢٠٢٠: ١٠٥).

تحديد مفهوم الهيكل الاقتصادي يساعدنا في دراسة المتغيرات المؤثرة في جزئيات الهيكل الاقتصادي وفي عملية التحليل الهيكلي، لتحديد التغيرات التي تسفر عنها عملية النمو أو التنمية الاقتصادية في مختلف جوانب وقطاعات الاقتصاد القومي، وتحليل السياسات الاقتصادية الكلية المتبعة، ومدى قدرتها على إنجاز أهدافها وعلى معرفة أنواع عدم التوازن

الهيكلية وتقوية أواصر التشابك بين مختلف القطاعات المكونة للاقتصاد وتشخيص الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد القومي وتحديد مظاهرها وأسبابها.

ثانياً: هوية النظام الاقتصادي.

تعدّ معرفة هوية النظام الاقتصادي، مدخلاً لاستقراء واقع الاقتصاد والتنبؤ بمستقبله، وعند الحديث عن طبيعة النظام الاقتصادي، لا بدّ من التطرق إلى قضايا جوهرية تتعلق بحجم الموارد وكيفية تخصيصها، وأسلوب اتخاذ القرارات الاقتصادية المتعلقة بالإنتاج والاستثمار والتوزيع، وهل إن هذه القرارات تتسم بالعقلانية والكفاءة في استخدام المواد وتعظم من مستوى المنفعة الاجتماعية والربحية القومية.

أما بالنسبة للاقتصاد العراقي فإنه يمتلك مجموعة من الخصائص والسمات المميزة، فهو اقتصاد نفطي، يقف في طليعة قائمة الدول النفطية، فضلاً عما يحظى به من تنوع موردي مادي وبشري.

وبالنظر إلى خصوصية مورد النفط كمورد طبيعي ناضب، يتأثر بشدة بظروف الأسواق الدولية، التي تقرر مستوى الأسعار، ومعدلات وسقوف الإنتاج، وحجم الصادرات، وبالتالي حجم الإيرادات النفطية، فإن هذه الظروف أسهمت في تجريد الاقتصاد العراقي من ملامحه التنموية التي يفرضها تنوعه الموردي والبشري وجعلته تابع للصدمات الخارجية الناجمة عن تقلبات أسعار النفط، التي ظلت تعصف بحالة الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.

وأفقدت عملية التنمية صفة الاستدامة، ويُلاحظ مدى ارتباط الاقتصاد العراقي بالقطاع النفطي من أن تراجع اسعار النفط في سوق النفط الدولية يؤثر سلباً على حجم الناتج المحلي الإجمالي في العراق، فخلال عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦ وصل سعر البرميل الواحد (٤٠,٧٦) دولار وهو أقل معدل لسعر نفط الأوبك خلال أعوام (٢٠٠٦-٢٠١٨)، وترافق ذلك مع انخفاض حجم الناتج المحلي الإجمالي للعراق بمعدل نمو سنوي سلبي (-١,٨٪) والناجم عن تراجع أسعار النفط في العالم (OPEC Annual Report. 2017: 12).

بناء على ما تقدم يمكن القول أن المشكلة الاقتصادية في العراق تعود إلى فشل الأنظمة التي حكمت العراق منذ خمسينيات القرن الماضي، في تحقيق مهمة الانتقال نحو الاقتصاد التنموي من خلال استثمار الثروة النفطية في تنويع الاقتصاد وخلق فرص التشغيل المنتج ورفع مستوى التنمية البشرية.

وما يميز النظام الاقتصادي العراقي اليوم الذي انبثق من عملية التغيير السياسي التي ولدت في ظل ظروف الاحتلال الأمريكي للعراق في عام ٢٠٠٣ عن الأنظمة السابقة، هو أن السياسات الاقتصادية التي طُبقت في ظل هذا النظام قد عملت على تعميق التوجه الريعي للاقتصاد العراقي.

وساهمت في تفاقم الاختلالات الهيكلية بمختلف أنواعها، بعد أن أعلن هذا النظام صراحة عن تبنيّه النظام الاقتصادي الريعي التابع، وانسحابه الكامل من النشاط الإنتاجي المحلي غير النفطي، من دون أن يعوّض هذا الانسحاب بقيادة اقتصادية مؤثرة تمنح القطاع

الخاص الوطني دوراً أكبر في زيادة الاستثمار والعمل المنتج.

وقد أسهم هذا التوجه في تكريس التبعية بمختلف أشكالها، والتخلي عن الاستراتيجيات والخطط والسياسات الاقتصادية الهادفة إلى تحقيق التنويع الاقتصادي والنهوض بالتنمية الداخلية ممثلة بقطاعات الناتج غير النفطي وبخاصة قطاع الزراعة والصناعة التحويلية، بعد أن كان الأمل كبيراً من قبل المجتمع العراقي والقوى صاحبة المصلحة الحقيقية في التغيير في أن يتجه التغيير نحو بناء نظام اقتصادي ليبرالي مؤسسي عقلاني وحداثي يعمل على تطبيق استراتيجية تنموية جديدة تنجح في بناء اقتصاد متنوع ومتحرر من هيمنة الريع النفطي والسوق النفطية العالمية، يقوده قطاع خاص وطني قادر على زيادة الاستثمار.

واستخدام وسائل الإنتاج بفاعلية أكبر، إذ يهدف التنويع الاقتصادي إلى استخدام العوائد المكتسبة عن القطاع الرئيس في إحداث تنمية اقتصادية مركزة على التنويع والتوجه نحو الاستثمار في قطاعات أخرى، أي أن القطاع الرئيس كالنفط قد يتم الاعتماد عليه ليصبح وسيلة لإحداث التنوع الاقتصادي (مجلد، ٢٠١٨ : ١٥٠).

غير أن ميزان القوى غلب مصلحة تحالف جماعات الضغط السياسي من مثلي المكونات والأحزاب المؤتلف مع الرأسمالية الطفيلية وهذا التحالف دفع النظام نحو تبني النظام الاقتصادي الريعي- الليبرالي التابع لضمان استمرار تدفق الثروة النفطية وضمان استمرار تحصيل الريع، ومن الطبيعي أن يقود هذا التوجه إلى إهمال قضية التنمية والتنويع الاقتصادي.

ثالثاً: توصيف النظام الاقتصادي في العراق.

يعد توصيف النظام الاقتصادي في العراق بعد عام ٢٠٠٤ مدخلاً ضرورياً لتشخيص طبيعة التحول الذي طرأ على هذا النظام، فبعد تجربة استغرقت أكثر من ثلاثة عقود، عاشتها البلاد في ظل نظام اقتصادي ريعي- مركزي قائم على التمرکز الشديد للدولة استطاعت الدولة المتحولة في عام ٢٠٠٣ توصيف نظامها الاقتصادي الجديد كنظام ريعي- ليبرالي.

حيث نصت الفقرة ثانياً من المادة (112) من دستور العراق عام ٢٠٠٥، على أن تقوم الحكومة الاتحادية وحكومات الأقاليم والمحافظات المنتجة معاً برسم السياسات الاستراتيجية اللازمة لتطوير ثروة النفط والغاز بما يحقق أعلى منفعة للشعب العراقي معتمدة أحدث تقنيات مبادئ السوق وتشجيع الاستثمار.

وأكدت المادة (25) من هذا الدستور أن الدولة تكفل إصلاح الاقتصاد العراقي وفقاً للأسس الاقتصادية الحديثة من أجل ضمان الاستثمار الكامل لموارده وتنوع مصادره وتشجيع وتنمية القطاع الخاص، أما المادة (26) فقد شددت على أهمية فصل اقتصاد السوق الحر وقطاع الأعمال عن نشاط الحكومة، إذ يتصف العراق بجمود هيكله الاقتصادية وتخلّف بنيانها مما يجعلها غير قادرة على مواكبة الظروف المتغيرة (عمران، ٢٠١٩ : ٤٩٩).

رابعاً: السمة الريعية للاقتصاد العراقي.

في ظل غياب أي أنشطة إنتاجية تسهم في الإيرادات العامة، نتيجة الريع النفطي للاقتصاد العراقي فهو اقتصاد ريعي، يعتمد في عائداته النقدية اعتماداً شبه مطلق على النفط بسبب ضعف ومحدودية قاعدة الإنتاج السلعي، ويتنافى هذا الأمر مع حقيقة اقتصاد السوق الذي يقتضي أن يكون النشاط الخاص هو مصدر الفائض الاقتصادي.

إن هذا الاعتماد شبه المطلق على الريع الخارجي جعل الدولة تنظر إلى إيرادات النفط بوصفها ريعاً خارجياً مكتسباً تحصل عليه من بيع النفط في الأسواق الخارجية وكأنه هبة خارجية مستمرة ومنتظمة ولا يتولد من العمليات الإنتاجية الداخلية للاقتصاد الوطني، في ظل انعدام الترابطات الإنتاجية بين إنتاج النفط وبين قطاعات الاقتصاد الوطني الأخرى، لذلك فإن الاقتصاد العراقي يعتمد كلياً على إيرادات النفط ونسبة تتجاوز ٩٥ بالمئة من الموازنة العامة.

إن استمرار هيمنة قطاع النفط على الاقتصاد العراقي تفسر سبب استمرار الحاجة إلى الدور المركزي للدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية للسكان على الرغم من التوجهات الليبرالية، وهو ما يؤدي إلى مزيد من مركزية الدولة، والواقع أن الاقتصاد الريعي قد أحدث خللاً في ميزان القوى المجتمعية بين الدولة والمجتمع من خلال استقواء الدولة بمصادر التمويل الريعي وضعف المجتمع.

ومن المفارقة أن الاقتصاد العراقي يحظى بمزايا مادية وبشرية مقارنةً بالاقتصادات النفطية ذات الطبيعة الربعية البحتة، إلا أنه يعيش ومنذ عقود تحت ضغط أزمة بنيوية حادة نجمت عن فشل خطط وبرامج التنمية بفعل التوجهات غير العقلانية للسياسة الاقتصادية التي تم تبنيها خلال عقد الثمانينات والتسعينات (الربيعي، ٢٠٢٢ : ١٠).

المبحث الثاني: توزيع القطاعات الاقتصادية في العراق.

تتوزع القطاعات الاقتصادية في العراق على عدد من القطاعات، ومن أهم هذه القطاعات:-

أولاً: القطاع النفطي.

حيث تطوّر الاحتياطي النفطي المؤكد في العراق من ٣٤ مليار برميل من النفط الخام عام ١٩٦٠ إلى ١١٢ مليار برميل في عام ١٩٩٠ نتيجة النشاط الاستكشافي وعمليات تطوير الحقول، وفي عام ٢٠٠١، وصل الاحتياطي النفطي إلى ١١٥ مليار برميل نتيجة لدراسات إعادة تقييم المعلومات الجيولوجية بالوسائل الحديثة.

ومع بداية عام ٢٠٢٠، وصل الاحتياطي النفطي المؤكد في العراق إلى ١٤٥ مليار برميل وبذلك أصبح العراق يحتل المرتبة الثانية عربياً من حيث الاحتياطي النفطي المؤكد بعد السعودية والخامسة عالمياً بعد كل من فنزويلا والسعودية، وكندا وإيران وفقاً لأحدث الإحصاءات المتاحة في يونيو/حزيران ٢٠٢٠.

ثانياً: القطاع المالي.

يُمثل القطاع المالي بمكوناته وعناصره المختلفة من أسواق ومؤسسات وأدوات، القناة الأمثل لتعبئة المدخرات المحلية وحشدها في شكل ائتمانات وأدوات استثمارية، ومن ثم توجيهها نحو القطاعات والأنشطة الاقتصادية الأكثر كفاءة وربحية، كما يعمل هذا القطاع على جذب الاستثمارات الأجنبية واستقطابها لتوفير موارد تمويلية إضافية تُساهم في تغطية احتياجات التنمية المحلية.

يشمل القطاع المالي المصارف وشركات التأمين وشركات وصناديق الاستثمار بمختلف أنواعها، وللوقوف على واقع حال القطاع المالي العراقي سيتم توضيح نسب مساهمة قطاع البنوك والتأمين العراقي في الناتج المحلي التوزيعي كما يلي (أحمد، ٢٠٢٠ : ٢٣٢) :-

سجل قطاع البنوك والتأمين مساهمة في الناتج المحلي التوزيعي بنسبة (٥%) سنة ٢٠٠٦، واستمرت بعدها بالارتفاع التدريجي والمستمر إلى أن بلغت (١٢,٤%) سنة ٢٠١٢.

- بعدها بدأت بالانخفاض المستمر حتى وصلت إلى (٣,٩%) سنة ٢٠١٦، ثم عاودت بالارتفاع مرة أخرى لتسجل (٩,١%) سنة ٢٠١٨.

ثالثاً: التجارة الخارجية.

تعكس أرقام التجارة الخارجية حركة السلع والخدمات بين دولة ما وبقيّة دول العالم خلال مدة زمنية عادة ما تكون لمدة سنة، فيما يبين الميزان التجاري في أحد جانبيه قيمة وإيرادات البلد من العالم الخارجي من سلع وخدمات، وفي الجانب الآخر يبين هذا الميزان قيمة السلع والخدمات التي يصدرها البلد، ويُعدّ الميزان التجاري أحد المؤشرات التي يقاس بموجبها مدى تطور البلد اقتصادياً.

وفي ضوء ما تقدم، تُظهر مؤشرات القيم المالية للصدارات والواردات في العراق للسنوات ٢٠١٤ - ٢٠٢٠ ارتفاع أرقام الصادرات عن أرقام الواردات وقد أفضت هذه الحالة إلى تسجيل فائض في الميزان التجاري طيلة السنوات الستة الماضية مع ملاحظة تراجع أرقام الفائض التجاري طبقاً لتراجع قيم الصادرات والواردات، مع الأخذ بنظر الاعتبار أن صادرات النفط تشكل العصب الأساس في الصادرات العراقية.

وكما هو معروف، فإن تطور أي بلد اقتصادياً ينعكس إيجابياً على المجتمع، ثراء ورخاء وتقدماً، فيما يؤدي تراجع التطور الاقتصادي إلى مشاكل سياسية واجتماعية عديدة، وفي مقدمتها زيادة ظاهرة الفقر في البلد، وقد أظهرت المعطيات الإحصائية أن تطورات الاقتصاد العراقي خلال السنوات الأخيرة اتسمت بعدم الاستقرار وتزايد عناصر الوهن والضعف والإفقار في غالبية قطاعات الاقتصاد الكلي، والتأثر بتقلبات الأسعار في الأسواق العالمية.

مما أدى إلى انتشار الفساد وتزايد التهريب والتجارة غير المنظمة بين الحدود، وهذا يستدعي بالضرورة العمل على إعادة تفعيل منظومة المنافذ الحدودية وإدارتها بالشكل الأمثل بغية تفعيل التجارة الدولية بين العراق والبلدان المختلفة، إذ أن التجارة الخارجية هي المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي بسبب واردات السلع الرأسمالية والمواد الخام لزيادة الإنتاج، بالإضافة إلى ظهور الصادرات من فائض البضائع (Farag et al. 2021: 189).

المبحث الثالث: إعادة هيكلة الاقتصاد العراقي.

أوضحنا من خلال ما تم ذكره سابقاً أن الاقتصاد العراقي هو اقتصاد ريعي نفطي مرتبط ارتباطاً وثيقاً بأسعار النفط العالمية الأمر الذي ينعكس بدوره على الناتج المحلي الإجمالي الذي لم يستطع القطاع غير النفطي فيه أن يمتص تأثير التذبذب في أسعار النفط العالمية غير المرغوب على متوسط دخل الفرد.

فلا تزال نسبة مساهمة هذا القطاع من الناتج المحلي الإجمالي ضعيفة وتوازي معدل نمو السكان مما لا يضيف إلى الإزدهار الاقتصادي شيئاً، ولما أن الاقتصاد العراقي اقتصاداً نفطياً، وبالتالي فإن التذبذبات الحاصلة في أسعار النفط عالمياً ستنعكس في حدوث تقلبات في معدلات نمو الاقتصاد سيما وأن ذلك المصدر عرضة للصدمات الخارجية، أي (تبعية الاقتصاد الوطني لتذبذب السوق العالمي).

م.م قاسم جبار خلف، (تنويع مصادر الدخل في الاقتصاد العراقي).

ويتضح أن العراق خلا فترة (٢٠٠٤-٢٠٢٠) واجه العديد من الاضطرابات في اقتصاده وكان السبب الرئيسي لها هو تذبذب أسعار النفط، وهذا ما يجعل منه اقتصاد شبه منعدم المرونة ينمو وينهار بنمو وانحيار أسعار النفط وهذا خطر على الاقتصاد العراقي، ويتبين من الموازنة العامة للدولة أن السنوات التي حصل فيها عجز للموازنة العامة هي نفس السنوات التي شهدت فيها أسعار النفط انخفاض أو انهيار (جادو، وآخرون، ٢٠٢١: ٣٥٣).

ومن هنا تبرز ضرورة تحقيق هدف تنويع القاعدة الاقتصادية الوطنية وإيجاد محفزات متنوعة لنمو الاقتصاد من خلال الارتكاز على تعظيم القيمة المضافة للنفط وزيادة عوائده مدخل للتنويع الاقتصادي، وإن العراق اليوم مطالب بالعمل، وعلى فك ارتباط نمو الناتج المحلي مع الصادرات النفطية وتقليل الاعتماد على مصدر واحد للدخل والاتجاه نحو التنوع من خلال إعادة هيكلة الاقتصاد على المستوى الكلي والقطاعي وصولاً إلى هيكل اقتصادي يتواءم مع متطلبات التنافسية والنمو ويضمن المرونة في مواجهة التغيرات المتلاحقة على الصعيد الدولي.

أولاً: دور القطاع الخاص في إعادة هيكلة الاقتصاد العراقي.

يعد القطاع الخاص العمود الفقري لاقتصاد السوق، وله دور كبير في تخصيص الموارد وتوجيهها نحو الاستخدامات الأكثر كفاءة، وقد اعتمدت العديد من الاقتصاديات التحول نحو القطاع الخاص بوصفها آلية أساسية للتحول إلى اقتصاد السوق والانفتاح الاقتصادي محاولة

منها الاندماج في الاقتصاد الدولي والاستفادة من الفرص المتعاقبة من ذلك.

وعليه فإن آلية التحول نحو القطاع الخاص ارتبطت ارتباطاً وثيقاً بعمليات الإصلاح الاقتصادي التي اجتاحت العديد من الاقتصاديات، إذ أن سياسات الإصلاح تهدف إلى التغلب على الاختلالات الحاصلة في النشاط الاقتصادي عموماً والتي يأتي قدر كبير منها من أداء مؤسسات القطاع العام ورفع مستوى الكفاءة في الأداء الاقتصادي من خلال الاعتماد على السوق في اتخاذ القرارات الاقتصادية وتوزيع أمثل للموارد الاقتصادية، ويبرز دور القطاع الخاص كمحفز رئيسي للنشاط الاقتصادي من خلال ما يمتلكه به من مزايا وخصائص ومنها (فطيمة وآخرون، ٢٠١٧: ٥):

1. يركز نشاط القطاع الخاص على تحقيق الربح مقارنةً بالقطاع العام الذي يغيب عن نشاطه مفهوم الربح لطغيان الهدف الاجتماعي السياسي.
2. كما يتميز القطاع الخاص بالكفاءة في إدارة الموارد نظراً لما يتحمله من تكاليف في مقابل الحصول عليها.
3. قدرة القطاع الخاص على خلق وتوفير الحوافز لعنصر العمل بما يضمن ارتفاع الإنتاجية والصرامة في الأداء.
4. الإدارة الكفؤة للنشاط الاقتصادي انطلاقاً من استهدافه للموارد البشرية المؤهلة ذات الخبرة والمهارة والكفاءة العالية.
5. التميز بروح المبادرة وديناميكية الإبداع والابتكار والتجديد في النشاط الاقتصادي

للقدرة على المنافسة والبقاء في السوق بخلاف القطاع العام.

وفي العراق وانطلاقاً من التبدل الجوهري في السياسة الاقتصادية العامة للدولة ظهرت الحاجة إلى إدراك دور القطاع الخاص وحاجة البلاد إليه لتوليد الكثير من الاستثمارات الضرورية لتوسيع قاعدتي الاستثمار والتوظيف والمساهمة بشكل رئيسي إلى جانب الحكومة في توليد الناتج المحلي الإجمالي وبناء قواعد الإنتاج ومرتكزات التصدير.

إن متطلبات التوجه نحو القطاع الخاص في العراق يتطلب الكثير من الشروط التي تؤدي إلى تطوره ومن أهمها (محسن، ٢٠١٨ : ١٧٨-١٧٩):

أ - إقامة حوار بناء بين القطاع الخاص والمؤسسات الحكومية ذات الصلة لتعديل القوانين وأنظمة الاستثمار.

ب - توفير بيئة أعمال ملائمة ومحفزة على المبادرة بما ينعكس إيجاباً على مكانة ودور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي.

ج - وضع الإطار التشريعي والقانوني المناسب المنظم لمبدأ الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص بما يساهم في خلق المبادرة والتحفيز على النشاط الاقتصادي مباشرة من خلال جوانبه التنظيمية والإدارية، أو من خلال تفعيل دور الأنشطة ذات الصلة بنشاط القطاع الخاص كقطاع المصارف وقطاع التأمينات.

د - معالجة الفساد والمحسوبية التي تعقد من مهمة أي نشاط اقتصادي سليم.

هـ - الإسراع في إعمار وإيجاد البنى التحتية لخفض كلف الإنتاج ورفع مستوى الأرباح وزيادة وفورات الحجم.

و - تفعيل دور الاتحادات المهنية والنقابات من طريق إجراء انتخابات حرة ونزيهة، لتكوين كيان اقتصادي عراقي قادر على المشاركة بفعالية في مشاريع إعادة إعمار العراق.

ثانياً: دور الاستثمار المحلي والأجنبي في إعادة هيكلة الاقتصاد العراقي

جاء قانون الاستثمار رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦ ليحل محل القانون السابق الصادر عن الدولة تحت مسمى قانون الاستثمار رقم (٦٢) لسنة ٢٠٠٢، ومن ومنطلق تشجيع الاستثمار الأجنبي في العراق أقر مجلس النواب العراقي القانون رقم (١٣) الذي يهدف إلى تشجيع الاستثمارات ونقل التقنيات الحديثة للإسهام في تنمية العراق وتوسيع قاعدته الإنتاجية والخدمية وتنويعها، وقد استثنى القانون من أحكامه الاستثمار في مجالي استخراج وإنتاج النفط والغاز وكذلك الاستثمار في قطاعي المصارف وشركات التأمين (محمد، ورياض، ٢٠١٣ : ٤٣٠).

وتم توزيع الأولويات الاستثمارية بإعطاء قطاعي النفط والكهرباء أسبقية متقدمة باعتبار أن النفط هو الممول الأساسي للموارد المالية لاستدامة التنمية على الأقل في المدى المتوسط، كما تم إعطاء أولوية متقدمة لقطاعي الصناعة والزراعة.

الدراسة الميدانية.

المبحث الأول: مؤشرات أداء الاقتصاد العراقي واتجاهاتها بعد ٢٠٠٤.

سيتم خلال الدراسة الميدانية توضيح وتحليل الناتج المحلي الإجمالي في العراق بين عامي ٢٠٠٤-٢٠٢٠، ونصيب الفرد منه ونموه السنوي، بالإضافة للتوصيفات الإحصائية لهذه الأرقام والبيانات المأخوذة من منشورات صندوق النقد الدولي، كما تم تحليل ودراسة هيكل الصادرات العراقية وبعض مؤشرات ميزان المدفوعات، بالإضافة لدراسة نسب الاستيراد الحكومي والخاص، وفي الجزء الأخير تم تقديم نظرة مستقبلية للاقتصاد العراقي.

أولاً: الناتج المحلي الإجمالي واتجاهاته.

يعمل الاقتصاد الكلي بعدد كبير من المتغيرات ويسعى من خلالها إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية من نمو اقتصادي وتشغيل كامل واستقرار اقتصادي والحد من التضخم وغيرها من الأهداف، ويتم هذا من خلال سياسات اقتصادية كلية نقدية ومالية، وقد شهد الناتج المحلي الإجمالي في العراق خلال المدة (٢٠٠٦-٢٠١٨) تذبذباً واضحاً حيث بلغ (٩٦٠,٦٧,١) مليار دينار سنة ٢٠٠٦، ليستمر بعدها بالارتفاع حيث بلغ (١٥٦٦٧٠,١) مليار دينار سنة ٢٠٠٨ بمعدل نمو سنوي (٤٤,٥٪)، وفي عام ٢٠١٤ بدأ حجم الناتج المحلي الإجمالي بالانخفاض ليبلغ (٢٠٥٦٧٩,٥) سنة ٢٠١٦ (أحمد، ٢٠٢٠: ٢٢٣).

وذهبت دراسات أخرى إلى تقدير الناتج المحلي الإجمالي للعراق بأنه بلغ ١٠,٨ مليار دولار في سنة ١٩٩٦، ارتفع بعدها بسبب صدور مذكرة التفاهم الخاصة بالغذاء والدواء إلى ٣١,٨ مليار دولار وبالسعر الجاري في سنة ٢٠٠٠، لينخفض إلى ٢٦,١ مليار دولار في سنة ٢٠٠٢، وقدره آخرون بما يساوي ٩,٢ مليار دولار في سنة ١٩٩٦ ارتفع إلى ١٤,٨ مليار دولار سنة ٢٠٠٢، وعلى الرغم من كل تلك التقديرات في ظل غياب للبيانات والمعلومات الرسمية التي كان يجب أن تصدرها المنظومات الحكومية الرسمية المعنية بالأمر تبقى كل تلك التقديرات عرضة لهامش كبير من الخطأ وعدم الدقة في التقدير والقياس.

يشير الجدول (١) إلى المتوسط والانحراف المعياري لثلاث سلاسل زمنية، تخص الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ونسبة النمو السنوي الحقيقي، وتم اعتماد السلسلة الزمنية من سنة ٢٠٠٤ ولغاية ٢٠٢٠، وقد تضمنت المدة بيانات حقيقية فعلية للسنوات ٢٠٠٤ ولغاية ٢٠١٥ فيما ضمت سلسلة البيانات من ٢٠١٦ ولغاية ٢٠٢٠ بيانات متنبأ بها وذلك بحسب منشورات صندوق النقد الدولي: ٢٠١٦، ٢٠١٥، ٢٠١٣، ٢٠٠٨.

علماً بأن كل التنبؤات التي طرحها صندوق النقد الدولي بدء من سنة ٢٠١٣ ولغاية سنة ٢٠١٦ كانت بعيدة عن الدقة كونها مستندة إلى تنبؤات غير دقيقة لسعر النفط والذي تراوح بين ٥٠ - ٦٠ دولار للبرميل الواحد فيما سجل النفط أدنى سعر منذ أكثر من ١٢ سنة فقد تراوح ما بين ٢٠ و ٣٠ دولار للبرميل الواحد، ومن هنا يمكن القول بأن التقديرات

م.م قاسم جبار خلف، (تنويع مصادر الدخل في الاقتصاد العراقي).

منذ سنة ٢٠١٥ لم تتسم بالدقة المطلوبة مما قاد الحكومة العراقية للمزيد من الحرج تجاه استحقاقاتها، وقد أظهر الجدول تلك المؤشرات وتغيراتها خلال المدة ٢٠٠٤ ل ٢٠٢٠.

جدول رقم (١)

للناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد منه ونموه السنوي والتوصيفات الإحصائية.

السنة	الناتج المحلي الإجمالي مليار دولار	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي دولار	نسبة النمو السنوي في الناتج المحلي الإجمالي
٢٠٠٤	٣٦١	١٣٩١	٤.٨
٢٠٠٥	٥٠١	١٨٤٩	٤.٨
٢٠٠٦	٦٥١	٢٣٥٠	٦.٢
٢٠٠٧	٨٨٨	٢١٢٥	١.٥
٢٠٠٨	١٣٦٦	٤٥١٣	٩.٨
٢٠٠٩	١١١٧	٣٧٢٥	٧.٧
٢٠١٠	١٣٥٥	٤٤٨٧	٥.٩
٢٠١١	١٨٠٥	٥٨٣٩	٨.٦
٢٠١٢	٢١٤	٦٦٥٠	٢.٧
٢٠١٣	٢٣٢٥	٦٨٨٢	٠.١
٢٠١٤	٢٢٣	٦٤٢٠	١.٨
٢٠١٥	١٧٢٤	٤٩٠٠	٢٤.١
٢٠١٦	١٧٢٢	٤٩٤٠	٥.٣
٢٠١٧	٢٠٧	٥٦٠٢	٨.٤
٢٠١٨	٢٣١	٦٠٨٦	٤
٢٠١٩	٢٥٤	٦٥٢٨	٢.٧
٢٠٢٠	٢٧٦	٦٩٢٢	١.٦
المتوسط	١٦٣.٧	٤٧٧٧	٤.٧
الانحراف المعياري	٧٣.٨	١٨٧٢.٣	١٣.٦
التباين	٥٤٤٩.٧	٣٥.٥٧١١.٨	١٨٥.٤
الالتواء	٠.٣٣٥	٠.٦٣١	١.٥٦
التقاطع	١.٥٢	٠.٩٥٤	٧.٤٥

المصدر منشورات صندوق النقد الدولي: ٢٠١٦، ٢٠١٥، ٢٠١٣، ٢٠٠٨م.

مما سبق نلاحظ أن الناتج المحلي الإجمالي وكذلك نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يتخذ سلوكا متشابها خلال المدة ٢٠٠٥ - ٢٠١٦م ولاسيما ما حصل في سنة ٢٠١٤ و ٢٠١٥م واستمر لغاية ٢٠١٦، إلا أن ما يؤثر على التباين الكبير في البيانات ومنها الناتج المحلي الإجمالي ناهيك عن ما تبناه صندوق النقد الدولي من تنبؤات ثبت عدم

دقتها، ومنها تنبؤات السنوات ٢٠١٦ - ٢٠٢٠م التي استندت على توقعات لأسعار النفط بأنها ستكون بحدود ٥٠ - ٦٠ دولاراً فيما يلاحظ انخفاض الأسعار لتصل ٣٠ دولاراً لابل فقد انخفضت أكثر في الشهرين الأول من سنة ٢٠١٦ وقد تراوحت عموماً ما بين ٢٠ - ٣٠ دولاراً مما يؤشر عدم دقة التنبؤات التي قام بها الصندوق وانسحبت على الإيرادات والنفقات والنتائج المحلي الإجمالي وغيرها من البيانات.

- نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للمدة من ٢٠٠٤ - ٢٠٢٠

حقق نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي نمواً مطرداً للسنوات ٢٠٠٤ ولغاية ٢٠١٣ ليصل إلى ٦٨٨٢ دولار في سنة ٢٠١٣ ثم انخفض بعدها ووصل حده الأدنى في سنة ٢٠١٥ وسنة ٢٠١٦ ويتوقع ارتفاعه ارتفاعاً بطيئاً خلال السنوات القادمة.

- نسبة النمو في الناتج المحلي الإجمالي للفترة ٢٠٠٤ - ٢٠٢٠م.

أشارت نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي تذبذباً طيلة المدة ٢٠٠٤م - ٢٠٢٠م وباستثناء المدة ٢٠١٦ إلى ٢٠٢٠م التي يتوقع لها تراجعاً كبيراً مما يؤشر إلى أزمة في الاقتصاد العراقي علماً بأن التغير في النسبة قد تجاوز ١٠٪ في السنوات ٢٠١٤ و ٢٠١٥ و ٢٠١٦ وهذا يظهر وبوضوح مكن الخطر الذي سبق تأشير.

ثانياً: ثلاثة مؤشرات للصدمة المالية والاقتصادية في العراق.

اعتمدت ثلاثة مؤشرات هي: الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ونسبة النمو السنوي الحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي، باستبعاد السنوات ٢٠١٦ - ٢٠٢٠ وتم توصيف الظاهرة وفق عدد من المؤشرات التوصيفية وقد أشار الجدول ٢ إلى حجم التذبذب الكبير في المتغيرات الثلاثة، وكذلك يؤشر الجدول ٢ الانحراف المعياري للمؤشرات والذي يمثل خطراً اقتصادياً كبيراً يواجه العراق، بعبارة أخرى إن خطراً اقتصادياً كان متوقعاً لم تحتسب له الحكومة فوقعت في أزمة مالية وذلك بحسب (IMF 2013, 2014, 2015, 2016).

جدول رقم (٢).

الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد منه ونسبة النمو للمدة ٢٠٠٤ - ٢٠١٥

وبعض الإحصاءات.

السنة	الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار)	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (دولار)	نسبة النمو الاقتصادي
٢٠٠٤	٤٧	١٨٤٩	٤٨
٢٠٠٥	٥٠	٢٣٥٠	٣
٢٠٠٦	٦٥	٢١٢٥	٦
٢٠٠٧	٨٩	٤٥١٣	٢
٢٠٠٨	١٣١	٤٧٢٥	١٠
٢٠٠٩	١١١	٤٤٨٧	٨
٢٠١٠	١٣٥	٥٨٣٩	٦
٢٠١١	١٨٠	٦٦٥٠	٩
٢٠١٢	٢١٢	٦٨٨٢	٣
٢٠١٣	٢٣٢	٦٤٢٠	١
٢٠١٤	٢٢٣	٤٩٠٠	٢ -
٢٠١٥	١٧٢	٤٣١٣	٢٤ -
المتوسط	١٣٩.٦	١٨٩٨.١	٤.٩
الانحراف المعياري	٦٦.١	٣٦٠.٢٧٧٢	١٥.٦
التباين	٤٣٧٣.٧	٢٤٥.٤	

م.م قاسم جبار خلف، (تنويع مصادر الدخل في الاقتصاد العراقي).

١٠٣٨٩	٠٠٢١٧ -	٠٠١٥٩ -	الالتواء
٥٠٥٩٩	١٠٣٠٩ -	٢٠٢٧ -	التقاطح

المصدر: IMF 2013, 2014, 2015, 2016

وباستعراض بسيط للمتغيرات الأساسية للاقتصاد الكلي للعراق، ومنها سعر الفائدة، يلاحظ استقرارها خلال السنوات ٢٠٠٤ - ٢٠١٦ وإن بعض التغيرات الطفيفة تعد غير مؤثرة في الاقتصاد، أما سعر الصرف فقد تبني البنك المركزي سياسة لإدارة سعر الصرف للدينار العراقي تجاه العملات الأجنبية ولاسيما الدولار باعتماد المزاد العلني لبيع العملة، والاحتفاظ بهامش بسيط للمناورة، أما حجم الادخار والاستثمار والاستهلاك، وكذلك النفقات والإيرادات فتظهر تشخيصاً دقيقاً للأزمة.

ثالثاً: مؤشر ميزان المدفوعات في العراق

من خلال مراجعة بسيطة لميزان المدفوعات بحسابيه الجاري ورأس المال يلاحظ بأن الجانب الأول، وهو الأهم في العراق حيث الميزان التجاري (الاستيراد والتصدير) أما حساب رأس المال فلم يلاحظ تدفقات رأسمالية داخلية وخارجية لذا سيتم التركيز على الميزان التجاري بشقيه التصدير والاستيراد، علماً بأن الميزان لم يسجل أية صادرات تذكر خلال السنوات ٢٠٠٤ ولغاية ٢٠١٦.

م.م قاسم جبار خلف، (تنويع مصادر الدخل في الاقتصاد العراقي).

وقد خلت التقارير المحلية والدولية من هيكله الصادرات العراقية بسبب غيابها وعدم توفرها، وما يذكر من صادرات ينحصر بالنفط وبعض الأشياء الطفيفة التي لا تذكر، أما تطبيق مؤشر هرفندل وهيرشمان على التصدير فيبدو أنه في ظل غياب أية صادرات ضمن هيكل الصادرات العراقية وهيمنة النفط بوصفه السلعة الرئيسية المصدرة فالنتيجة التي يمكن الخروج منها للمؤشر ستكون أقرب إلى الواحد الصحيح لتعني غياب التنويع بالكامل في الصادرات، وهذا ما أظهره الجدول (٣).

الجدول رقم (٣) هيكل الصادرات العراقية للسنوات ٢٠٠٤ - ٢٠٢٠

(.مليار دولار)

السنة	مجموع الصادرات	الصادرات النفطية	الصادرات غير النفطية	النسبة الصادرات غير النفطية / مجموع الصادرات	مؤشر HH
٢٠٠٤	١٧٧	١٧٣	٤	٠.٠٢	٠.٩٦
٢٠٠٥	١٩	١٨٤	١	٠.٠٣	٠.٩٦
٢٠٠٦	٢٧٢	٢٦٦	٦	٠.٠٢	٠.٩٦
٢٠٠٧	٣٧٩	٣٧٢	٧	٠.٠٢	٠.٩٦
٢٠٠٨	٦٤	٦١	٣	٠.٠١	٠.٩٨
٢٠٠٩	٤٦٤	٤٥٦	٨	٠.٠٢	٠.٩٦
٢٠١٠	٥١٤	٥١٢	٢	٠.٠١	٠.٩٨
٢٠١١	٧٩٦	٧٩٤	٢	٠.٠٠١	٠.٩٨
٢٠١٢	٩٤١	٩٣٨	٣	٠.٠٠٣	٠.٩٩
٢٠١٣	٨٩٨	٨٩٤	٤	٠.٠٠٤	٠.٩٩
٢٠١٤	٨٤	٨٣٥	٤	٠.٠٠٤	٠.٩٩
٢٠١٥	٤٦٤	٤٦٢	٢	٠.٠٠٦	٠.٩٩
*٢٠١٦	٥٩٤	٥٩١	٣	٠.٠٠٥	٠.٩٩
*٢٠١٧	٧٧٤	٧٧٠	٤	٠.٠٠٣	٠.٩٩
*٢٠١٨	٨٨٣	٨٧٨	٥	٠.٠٠٤	٠.٩٩
*٢٠١٩	٩٦	٩٥٥	٥	٠.٠٠٥	٠.٩٩
*٢٠٢٠	١٠٢١	١٠١٦	٥	٠.٠٠٥	٠.٩٩

International Monetary Fund, Country Report IRAQ2015، 2010،

2016.المصدر:

- الأرقام للسنوات ٢٠١٦ - ٢٠٢٠ تقديرات صندوق النقد الدولي بموجب تقارير ٢٠١٥ و ٢٠١٦.

بقراءة معمّنة لميزان المدفوعات تظهر بوضوح هيمنة الصادرات النفطية على النشاط التصديري، فقد تجاوزت الصادرات النفطية ٩٨٪ من مجموع الصادرات، وتراوحت باقي الصادرات بين ١٪ و ٢٪ من مجموع الصادرات مما يعني غياب شبه كامل لهذا النشاط، وبالمقابل تركز الاستيراد على السلع الاستهلاكية وغياب السلع الإنتاجية ومستلزمات الإنتاج، ويؤشر ذلك غياب الاستثمار المحلي والأجنبي المباشر في العراق فلم يؤشر تدفقاً داخلياً ولا رصيداً متراكماً للاستثمار الأجنبي المباشر.

إن الوقوف على حقيقة ميزان المدفوعات العراقي للمدة المذكورة يظهر أمراً بالغ الخطورة مضمونه الاعتماد كلياً على الإيرادات النفطية، وإن النمو في الناتج المحلي الإجمالي المشار إليه يمثل نمواً في الإيرادات النفطية، وتكمن وراء ذلك دلالات اقتصادية عميقة أهمها أن الاقتصاد العراقي بات دالة لسوق النفط، وهذا ما انعكس فعلاً منذ منتصف ٢٠١٤ حالما انخفضت أسعار النفط عندها دخل العراق في نفق الأزمة المالية.

إنّ غياب الموارد المالية لتمويل الاقتصاد بكل نشاطاته وفعالياته باستثناء النفط قاد لارتباط كل النشاطات والفعاليات الاقتصادية في العراق بسعر النفط، ولما كانت أسعار النفط دالة لمتغيرات سوقية وتذبذبات يومية، وقد تكون تغيرات سنوية أو دورات سوقية هذا يعني

م.م قاسم جبار خلف، (تنويع مصادر الدخل في الاقتصاد العراقي).

تذبذب الإيرادات وتقلبها في كل الآجال القصيرة والمتوسطة والطويلة مما يعني بأن العراق سيكون أمام حالتين:

✓ الحالة الأولى: إيرادات متذبذبة والتزامات ومستحقات ثابتة: فيقود لعجز في الموازنة، والحالة الثانية تراكم العجز ليقود لمشكلة سيولة تتمثل بعدم قدرة العراق على سداد التزاماته ومستحقاته يوماً بيوم وشهر بشهر وسنة بسنة، وقد تبين ضعف العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي ونسب النمو الاقتصادي وسعر النفط وإن الزيادة المضطربة كانت تقف وراءها تزايد الكميات من الإنتاج بالإضافة لتزايد سعر النفط.

وأما غياب استراتيجية التنويع الاقتصادي سواء في الإنتاج أو التجارة الخارجية وغياب الاستثمار الأجنبي المباشر يقف وراءها العديد من الأسباب السياسية والأمنية والاقتصادية والتي عجزت الحكومة عن معالجتها، وأما الاستيراد فقد أشرت بيانات ميزان المدفوعات وضع الميزان التجاري من صادرات واستيرادات ووضع الميزان الخارجي والذي يؤثر وضعاً سالباً.

الجدول رقم (٤) بعض مؤشرات ميزان المدفوعات ٢٠١٣ - ٢٠٢١

السنة	الميزان التجاري	الصادرات	الاستيراد	الميزان الخارجي
٢٠١٣	٩٩	٣٨٣	٢٨٤	١٣-
٢٠١٤	١١٢	٤٠٦	٢٩٤	١٠٤-
٢٠١٥	٠٩	٣١١	٣١٥	٧١-
٢٠١٦	٠٣-	٣٠٤	٢٩٠	٣٥-
٢٠١٧	٠٨-	٣٢٨	٣٠٥	٢٣-
٢٠١٨	٢٢	٣٢٦	٢٨٨	٣٣-
٢٠١٩	٢٢	٢٩٧	٢٧٣	٠٤-
٢٠٢٠	٣٨	٢٨٩	٢٥٩	٠١-
٢٠٢١	٣٢	٢٨	٢٤٨	٠٩-

المصدر: تقارير صندوق النقد الدولي ٢٠١٣ و ٢٠١٥ و ٢٠١٦ .

م.م قاسم جبار خلف، (تنويع مصادر الدخل في الاقتصاد العراقي).

وأظهر الجدول ٥ هيكل الاستيراد في العراق للمدة ٢٠١٠ - ٢٠١٨ الفعلية والمتوقعة وتوزيعه ما بين الاستيراد الحكومي واستيراد القطاع الخاص، وكيف هيمنت استيرادات القطاع الخاص على استيرادات الحكومة.

الجدول رقم (٥) الاستيراد الحكومي والخاص في العراق مليارات الدولارات.

السنة	الاستيراد	الحكومي	القطاع الخاص
٢٠١٠	٤٢,٤-	١٤,٧-	٢٧,٨-
٢٠١١	٤٥,٧-	١٦,١-	٢٩,٦-
٢٠١٢	٢٢,٨-	٢٣,٣-	٣٩,٣-
٢٠١٣	٧٢,٩-	٣٠,٣-	٧٢,٩-
٢٠١٤	٧٩,١-	٣١,٧-	٧٩,١-
٢٠١٥	٨٢,٦-	٣٢,٩-	٨٢,٦-
٢٠١٦	٩٤,٢-	٣٩,٠-	٩٤,٢-
٢٠١٧	١٠٤,٥-	٤١,٠-	١٠٤,٥-
٢٠١٨	١١٣,٢-	٤٤,٩-	١١٣,٢-

المصدر: تقارير صندوق النقد الدولي ٢٠١٣ و ٢٠١٥ و ٢٠١٦

أما عن هيكل الصادرات فيوضحه الجدول ٦ وأنه يتكون من الصادرات النفطية والصادرات غير النفطية والتي لا تشكل إلا مبلغاً صغيراً لا يكاد يُذكر مما يؤشر بأن الصادرات تتمثل بتصدير النفط الخام وكيف تطورت خلال المدة ٢٠٠٤ - ٢٠١٨.

م.م قاسم جبار خلف، (تنويع مصادر الدخل في الاقتصاد العراقي).

الجدول رقم (٦) الصادرات العراقية ٢٠١٠ - ٢٠١٨ بمليارات الدولارات.

السنة	التصدير	نפט خام	صادرات أخرى
٢٠٠٤	١٧٧	١٧٣	٤
٢٠٠٥	١٩٠	١٨٤	٦
٢٠٠٦	٢٧٢	٢٦٦	٦
٢٠٠٧	٣٧٩	٣٧٢	٧
٢٠٠٨	٦٢	٦١	١
٢٠٠٩	٤٦٤	٤٥٦	٨
٢٠١٠	٥١٤	٥١٢	٢
٢٠١١	٧٩٦	٧٩٤	٢
٢٠١٢	٩٤١	٩٣٨	٣
٢٠١٣	١٠١٦	١٠١١	٥
٢٠١٤	١٠٩١	١٠٨٨	٣
٢٠١٥	١١٨١	١١٧٥	٦
٢٠١٦	١٢٧٦	١٢٧٠	٦
٢٠١٧	١٣٩٩	١٣٩٢	٧
٢٠١٨	١٥٢٦	١٥١٧	٩

المصدر: تقارير البنك المركزي العراقي لعام ٢٠١٦

رابعاً: الاقتصاد العراقي نظرة مستقبلية.

يستلزم تحسين الاقتصاد العراقي تهيئته للانفتاح على العالم الخارجي وتغيير أسلوب إدارة الاقتصاد من المركزية الشمولية إلى آليات السوق، ويتطلب ذلك وضع الآليات الكفيلة بتصحيح مسار التنمية من خلال تبني استراتيجية للتنمية تضمن الوصول إلى أقصى ارتفاع من الإيرادات النفطية عبر توجيه هذه الموارد نحو تمويل الاستثمار الأجنبي المباشر، فضلاً عن تنويع الهيكل الإنتاجي وتهيئة المناخ الاستثماري الملائم لتعزيز حالة التنافس بين القطاعين العام والخاص وعلى أساس اعتبارات الكفاءة الإنتاجية والخضوع لقوى السوق (سالم، ٢٠١٢: ٥٩).

إن النمو الكبير في عدد السكان والذي يتوقع له أن يصل إلى الضعف في سنة ٢٠٥٠ يطرح تحدياً كبيراً على الحكومات المتمسكة بالأمر، ورافق ذلك تدني كبير في مؤشرات

نوعية الحياة في العراق وهذا ما أشترته العديد من التقارير ومنها تدني مقومات صحة الفرد وتوفر الخدمات الأساسية وحالات سوء التغذية وحماية البيئة وتفاقم ظاهرة التلوث بكل أشكاله وتصحر الأراضي الزراعية وزيادة كبيرة في ملوحة المياه العذبة وشحتها، تعد مؤشرات إنذار لتبني أهداف وسياسات واضحة في الأجلين القصير والطويل.

كما أن التنمية الاقتصادية غير المتوازنة، والتي نشرتها عدة تقارير دولية وحالات التباين الكبير بين فئات المجتمع أولاً وبين المدن والمحافظات ثانياً، وبين السياسيين والمجتمع بشكل عام ثالثاً، خلق خللاً تنموياً ويبدو بأن الفجوة ستزداد في العقدين القادمين بحكم التشريعات والقوانين التي تحمي حالات اللاتوازن والتباين، وهذا يمثل تحدياً يستلزم معالجته.

العنف والتوترات وعدم الاستقرار في المجتمع والذي قوض قدرة الدولة والحكومة على توفير الأمن، وتنامي هاجس الخوف في المجتمع وعدم الثقة، قاد لمزيد من العنف وزادت الضغوط على المؤسسة الأمنية وخلق حالة من عدم الثقة بين المؤسسة والمجتمع، وبدأت هناك حلقة يدور فيها المجتمع طيلة السنوات العشر الماضية فبدد الموارد المالية والبشرية يطرح تحدياً كبيراً على الحكومة في كيفية التعامل وفق معايير الأمن والاقتصاد في آن معاً مما يستلزم التأكيد على سياسة بناء الثقة وتعزيز قدرة المجتمعات المحلية.

نقد وجد العراق فراغاً كبيراً في رأس المال البشري بسبب حالة عدم الاستقرار التي اجتاحت العراق-وأيضاً- بسبب الثأر وعدم التسامح وقد تعدى ذلك إلى هجرة رأس المال بحثاً عن الأمن والاستقرار والابتعاد عن الاستهداف، وقد تعطلت الماكنة الاستثمارية والإنتاجية

م.م قاسم جبار خلف، (تنويع مصادر الدخل في الاقتصاد العراقي).

والتجارية، وكذلك استهدف النشاط العقاري أيّا كان استثماراً خاصاً أم حكومياً، ورافق هذا غياب كامل للفرص المتاحة، فشكل هذا ضغطاً إضافياً على المجتمع، وارتفعت نسب البطالة والفقر فمثلاً تجاوزت نسبة الفقر ٢٣٪ وكذلك نسبة البطالة في القوة العاملة العراقية فقد تجاوزت ٤٠٪.

يبدو أن الدولة بمؤسساتها الحاكمة لم تكن لتدرك بأن الفقر والتدهور الاقتصادي يجهد قوتها وإن توفير الحاجات الأساسية لمن لم يتمكن من تلبيةها يستلزم تمكين المؤسسات الحكومية المعنية بالحماية الاجتماعية للتمييز بين الفقير وغير الفقير أي بين من يملك الحد الأدنى وبين من لا يملك الحد الأدنى للحياة، وهذا يشكل العامل الأساس للضغط وبعبارة أخرى يعني تشويه البرامج المعنية بالحماية الاجتماعية، وقد أشارت العديد من التقارير وبمؤشرات البيانات الحكومية إلى ذلك.

لم تستطع الحكومة ترسيخ دعم المناطق الريفية وإهمال قطاعات واسعة منها الطرق والمواصلات ووسائل النقل المتنوعة مما ضيع عن العراق فرصاً في الإنتاج والنمو وخلق في الوقت نفسه ضغطاً على المدن من خلال تدفق المهاجرين من الريف إلى المدينة علماً بأن دولاً نامية مرت بمثل هذه التحديات يمكن الاستعانة بتجربتها.

إن توفير الخدمات الصحية والتعليم والصرف الصحي والخدمات البلدية يشكل العامل الأهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وفشل الحكومة في توفير الطاقة الكهربائية في الإنتاج والتوزيع لعقود خلق المزيد الضغط على الاقتصاد والمجتمع، يقابله مزيد من النفقات

التي يتحملها الفرد والأسرة لتوفير الحد الأدنى من خدمة الكهرباء عن طريق المولدات الخاصة التي شابها الفساد وسوء التنظيم وشجع المستثمرين المحليين للعزوف عن استثماراتهم وبعث للمستثمرين الأجانب بإشارة مفادها عدم إمكانية الاستثمار في هذا البلد.

اعتمدت منهجية وضع سيناريو معتدل على معطيات تنبؤيه واستقرائية لعدد من متغيرات الاقتصاد العراقي ووفق تلك المنهجية سيتم تحديد مجال حركة عمل الاقتصاد العراقي تتراوح بين نسبة تحسن نحو الأفضل لا تتعدى ٣٠٪ عن الصيغة المعتدلة ونسبة تدني نحو الأسوأ لا تتعدى ٣٠٪ عن الصيغة المعتدلة وباحتمالية ميل نحو الأسوأ تصل ٣٠٪ ونحو الأفضل ٢٠٪ والاحتمال المعتدل ٥٠٪ وفيما يلي السيناريو.

نتائج الدراسة.

استعرض البحث بشكل موجز أداء الاقتصاد العراقي معزراً ببعض المؤشرات المهمة وتمّ الوقوف على أهم مكامن الخلل والأمراض المستعصية التي يعاني منها الاقتصاد العراقي عبر مراحل متعددة وتم التركيز على ما بعد سنة ٢٠٠٤، ومما لا شك فيه بأن مرحلة التحولات غالباً ما تتسم بمشاكل معقدة تسعى حكومات الدول لمعالجتها، ويبدو أن هذه المرحلة قد استغرقت أكثر مما ينبغي وتجذرت العديد من الأمراض المستعصية، ومنها الفساد بكل أشكاله وتعرض العراق لصدمات كبيرة هزت أركان اقتصاده بسبب تدهور أسعار النفط في السوق العالمية.

ولما كان الاقتصاد العراقي اقتصاداً ريعياً فقد بدا في مقدمة الدول التي تأثرت موارده المالية فانخفضت وأثرت على معظم قطاعات الاقتصاد، والصدمة الثانية تمثلت بالهجمة الإرهابية التي تعرض لها العراق فاحتل ثلثه من قبل الإرهاب، وهنا أضافت هذه الصدمة عبئاً آخر على اقتصاد العراق بمحاربة الإرهاب وما تبع ذلك من عمليات نزوح وتوقف العديد من المؤسسات وتدمير البنية التحتية في المدن المحتلة، والمحركة إضافة لكل ذلك فقد كان الفساد على رأس الأمراض التي نخرت الاقتصاد العراقي بعد ٢٠٠٤ إضافة لتأثير عدم الاستقرار السياسي وغياب استراتيجية واضحة لعمل الاقتصاد ونشاطاته، ومن هنا وقع العراق في خضم أزمات وكوارث كبيرة وما زال.

إن غياب الرؤية الحكومية الموحدة المتناغمة والمتفق عليها حول وجهة العملية التنموية، نتيجة لغياب الرؤية المشتركة والبرنامج المشترك، وضعف التعاون والفهم المتبادل بين الدولة والقطاع الخاص، قد أعطيا الأرجحية للنموذج الريعي الليبرالي التابع الذي فرضه الاحتلال الأمريكي في عام ٢٠٠٤، ودعمه البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وبقية مؤسسات المجتمع الدولي، فأدى ذلك إلى:

- ✓ تعميق ريعية الاقتصاد بالدفع نحو المزيد من الاعتماد على الإيرادات النفطية.
- ✓ زيادة التوجه الاستهلاكي للحكومة من خلال طغيان نفقاتها التشغيلية على نفقاتها الاستثمارية.

- ✓ زيادة التحرر المالي لتعزيز الانفتاح على الأسواق العالمية.

م.م قاسم جبار خلف، (تنويع مصادر الدخل في الاقتصاد العراقي).

✓ تبديد الفائض الاقتصادي الفعلي من خلال تعظيم الإنفاق غير المنتج وتراجع الاهتمام بالاستثمار والإنتاج.

✓ ضعف الاهتمام ببرامج الشراكة مع القطاع الخاص وخصخصة المشاريع الإنتاجية والخدمية.

✓ تدهور القدرة التنافسية لأنشطة القطاع الخاص وبخاصة الزراعية والصناعية.

✓ تقليص دور الدولة وقطاعها العام في إدارة التنمية باستخدام التخطيط والبرامج الاقتصادية.

✓ توسع النشاط الطفيلي غير المنتج وتوسع فئة رأسمالية المحاسيب المرتبطة بالأجهزة الحكومية.

توصيات البحث.

إن نتائج سوء تصرف الحكومات المتعاقبة بموارد النفط خلال العقود الماضية يؤكد الحاجة التنموية الشديدة إلى إعادة بناء اقتصاد يتصف بالاستقرار، أكثر تنوعاً وأقل اعتماداً على النفط، وأكثر قدرة على التنافس، بهدف ترشيد التصرف بموارد الريع النفطي، وتفعيل دور الأنشطة التي يقودها القطاع الخاص، إن تحقيق تلك الأهداف يستلزم التعجيل بتبني استراتيجية اقتصادية طويلة الأجل تهدف إلى تقليل الاعتماد على إيرادات النفط من خلال:

➤ تبني هدف التنويع الاقتصادي وزيادة معدلات الاستثمار الإنتاجي.

- تطبيق مكثف لبرامج التنمية البشرية وبرامج إعادة تأهيل المهارات بهدف تحسين الإنتاجية.
- إدخال التكنولوجيا المتقدمة في مجالات الإنتاج والاتصالات والمعلومات.
- العمل فوراً على إعادة هيكلة القطاع المالي والمصرفي، ومحاولة دمج المصارف الأهلية بستة مصارف تتحول من صيغة البقالة المصرفية إلى صيغة المؤسسة المصرفية، وكذلك إعادة هيكلة المصارف الحكومية والعمل على تحويلها لمؤسسات مصرفية وطنية.
- تطبيق قانون التعرفة الجمركية وفق الصيغ التي جاء بها القانون والسيطرة على المنافذ الحدودية بهدف أولاً تحقيق الموارد المالية منها، وثانياً تشجيع النشاطات الاقتصادية للاستثمارات الوطنية ووفق نمط يأخذ في الحسبان السلع والخدمات الضرورية والتكميلية والترفيهية.
- محاولة اعتماد سياسة التقليل من الاستخدام النقدي باعتماد الآليات والتقنيات الرقمية الحديثة ومحاولة إعادة بناء الثقة بالنظام المالي العراقي، وضمان الودائع وتأمينها والعمل على تعبئة الموارد المحلية وفق السياقات المالية والمصرفية الصحيحة بضمانات دولية.
- محاولة إعادة النظر وهيكل المنظومة الرقابية وتفعيل دور ديوان الرقابة المالية، وعدم تشتيت جهود الأداء الرقابي، وكذلك هيكل منظومة النوعية وتطويرها.
- العمل على فك الاشتباك الذي كان وما زال قائماً بين القطاع العام والخاص

والحكومي ووضع استراتيجية واضحة للحكومة تكون منطلقا لوضع أهداف واضحة وسياسات يمكن أن تأتي ضمن الأمد الزمني المحدد.

➤ اعتماد صيغة التقارير الشهرية والفصلية والنصف سنوية والسنوية للبنك المركزي وتفعيل نشرة البنك المركزي وفق مبدأ الشفافية والإفصاح واعتماد الدقة والموضوعية بوصفها المادة التي يعتمد عليها متخذ القرار وصانع السياسات في عمله.

مقترحات البحث.

بناءً على ما تم تقديمه من دراسة نظرية وميدانية، يقترح البحث عدد من العناوين لدراسات مستقبلية ومنها:

- ❖ أثر التغير الهيكلي على التنمية الاقتصادية.
- ❖ دور القطاع النفطي في الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي.
- ❖ السمة الريعية للاقتصاد العراقي وأثرها على النمو الاقتصادي.

المراجع.

1. أحمد، محسن إبراهيم، (٢٠٢٠)، تحليل الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (٢٠٠٦-٢٠١٨)، المجلة العلمية لجامعة جيهان-السليمانية، المجلد ٤، العدد ٢.
2. باسويد، سالم عبد الله محمد، (٢٠١٧)، أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في اليمن خلال المدة (٢٠١٤-٢٠١٩)، مجلة الأندلس للعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد ١٧، العدد ١٦.
3. جادو، السيد حسن محمد، رشاد، سعيد عباس محمد، ومحمد، سيف غياب، (٢٠٢١)، تقييم تطور السياسة المالية وأثرها على الدخل القومي في العراق للفترة (٢٠٠٤-٢٠١٩)، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد ٣١، العدد ٢.
4. حازم حسانين، (٢٠١٨)، استرداد الهوية الاقتصادية للدولة المصرية (العوامل والمداخل) (القاهرة: مركز البديل للدراسات الاستراتيجية، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية (الكويت)، السنة ١٥، العدد ١ (كانون، الآفاق المستقبلية للعدالة والتنمية في اقتصاد الربيع العربي: حالة مصر.
5. حميد، جواد كاظم، طبيعة النظام الاقتصادي المختلط واتجاهاته الصين نموذجاً، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد ٩، العدد ٣٦.
6. الخالق، جودة عبد، والزيني، محمد، (٢٠٢٣)، في مواجهة الأزمات: الاقتصاد

المصري بين الهشاشة والصلابة، دراسة في المنهجية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد ٨٦.

7. الخطيب، ممدوح عوض، (٢٠١٤)، التنويع والنمو في الاقتصاد السعودي، المؤتمر الأول لكليات إدارة الأعمال بجامعة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (١٦-١٧ فبراير)، الرياض، السعودية.

8. الربيعي، أحمد رعد عبد الكافي، (٢٠٢٢)، مأزق الدولة الريعية (هيمنة المورد الواحد)، الطبعة الأولى، دار روافد للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان.

9. سالم، علي عبد الهادي، (٢٠١٢)، نحو استراتيجية فعالة للتنمية الاقتصادية في العراق، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد ٤، العدد ٩.

10. صبر، سعود غالي، وسعيد، شفان جمال حمه، (٢٠٢١)، أثر تنويع نشاط القطاعات الاقتصادية على النمو الاقتصادي في العراق للمدة من (١٩٨٠-٢٠١٧)، المجلة العربية للإدارة، المجلد ٤١، العدد ٢.

11. عمران، ستار جابر، (٢٠١٩)، منهجية الإصلاح الاقتصادي في العراق، دراسة تحليلية، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد ٤٢، الجامعة المستنصرية، كلية الإدارة والاقتصاد.

12. فطيمة، ساسي، حمزة، بعلي، ومحمد، بنية، (٢٠١٧)، القطاع الخاص كأحد البدائل التنموية للاقتصاد الجزائري خارج قطاعات المحروقات، مداخلة في الملتقى الوطني حول: المؤسسات الاقتصادية الجزائرية واستراتيجيات التنويع الاقتصادي في

ظل انهيار أسعار البترول يومي ٢٥-٢٦ أبريل ٢٠١٧، كلية العلوم الاقتصادية

والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ٨ ماي ١٩٤٥، الجزائر.

13. الكواز، سعد محمود، وحسين، عبد الرزاق عزيز، (٢٠١٨)، الدولة الريعية

والاقتصاد الريعي بين اشكالية المفهوم وتنوع الخصائص، المجلة الأكاديمية لجامعة

نوروز، المجلد ٧، العدد ٢.

14. مجبل، إسماعيل حمادي، (٢٠١٨)، استراتيجية تنويع مصادر الدخل: تجربة

دولة الإمارات أنموذجاً، مجلة الدنانير، العدد ١٤، الجامعة العراقية، بغداد، العراق.

15. محسن، منتهى زهير، (٢٠١٨)، آليات التوجه نحو تنشيط القطاع الخاص

في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠١٣)، آليات التوجه نحو تنشيط القطاع الخاص في

العراق، مجلة الدنانير، العدد ١٢.

16. محمد، سيف عبد الجبار، ورياض، مصطفى محمد، (٢٠١٣)، الاستثمارات

الأجنبية في العراق ودورها في التنمية الاقتصادية، مجلة كلية بغداد للعلوم

الاقتصادية الجامعة، العدد الخاص بمؤتمر الكلية.

17. يونس، عدنان حسين، عبد عون، توفيق عباس، ورشيد، شيماء، (٢٠٢٠)،

واقع الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٢)، مجلة الإدارة

والاقتصاد، المجلد ٤، العدد ١٦.

18. Farag. Fouzi Salih and et al. (2021). Foreign trade and economic

growth Relationship: Empirical evidence from Libya. Internation-

al journal of academic Research in business and social sciences.

Benghazi University. Vol 11. No 4.

19. Banafea. Waheed. & Ibnrubbian. Abdullah. (2018). Assessment of economic diversification in Saudi Arabia through nine development plans. OPEC. Energy Review. Volume 42. Issue 1.
20. Mahmoud. Sabah F. & Al-Sabbagh. Heba Adel Z. (2022). The contribution of the agricultural sector to the strengthening of Iraq's economic diversification strategy for the period (2004-2019). Tikrit Journal for Agricultural Sciences. Volume 22. Issue 2.
21. OPEC. Annual Reports for The Period (2006-2018). Public Relations & Information Department. Vienna. Austria. www.opec.org.
22. Yoshiro Kamitake. (2009). «Fundamental Concepts for Economic Systems Theory». Hitotsubashi Journal of Economics. (Hitotsubashi University). VOL 50 NO 2. PP 75-86.

م.م قاسم جبار خلف، (تنويع مصادر الدخل في الاقتصاد العراقي).

أداة الدراسة.

اعتمد البحث على البيانات المالية للدولة العراقية المنشورة من صندوق النقد الدولي:

للتائج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد منه ونموه السنوي والتوصيفات الإحصائية. جدول رقم ١

السنة	النتائج المحلي الإجمالي مليار دولار	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي دولار	نسبة النمو السنوي في الناتج المحلي الإجمالي
٢٠٠٤	٣٩١	١٣٩١	٤٨
٢٠٠٥	٥٠١	١٨٤٩	٣٨
٢٠٠٦	٦٥١	٢٣٥٠	٦٢
٢٠٠٧	٨٨٨	٢١٢٥	١٥
٢٠٠٨	١٣١٦	٤٥١٣	٩٨
٢٠٠٩	١١١٧	٣٧٢٥	٧٧
٢٠١٠	١٣٥٥	٤٤٨٧	٥٩
٢٠١١	١٨٠٥	٥٨٣٩	٨٦
٢٠١٢	٢١٢	٦٦٥٠	٢٧
٢٠١٣	٢٣٢٥	٦٨٨٢	٠١
٢٠١٤	٢٢٣	٦٤٢٠	١٨-
٢٠١٥	١٧٢٤	٤٩٠٠	٢٤١-
٢٠١٦	١٧٢٢	٤٩٤٠	٥٣-
٢٠١٧	٢٠٧	٥٦٠٢	٨٤
٢٠١٨	٢٣١	٦٠٨٦	٤
٢٠١٩	٢٥٤	٦٥٢٨	٢٧
٢٠٢٠	٢٧٦	٦٩٢٢	١٦
المتوسط	١٦٣٧	٤٧٧٧	٤٧
الانحراف المعياري	٧٣٨	١٨٧٢٣	١٣٦
التباين	٥٤٤٩٧	٣٥٠٥٧١١٨	١٨٥٤
الانحراف المعياري	٠٢٣٥-	٠٦٣١-	١٥٦
التقاطع	١٠٥٢-	٠٩٥٤-	٧٤٥

المصدر منشورات صندوق النقد الدولي: ٢٠١٦، ٢٠١٥، ٢٠١٣، ٢٠٠٨

جدول رقم ٢ النتائج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد منه ونسبة النمو للمدة ٢٠١٥-٢٠٠٤

السنة	النتائج المحلي الإجمالي (مليار دولار)	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (دولار)	نسبة النمو الاقتصادي
٢٠٠٤	٣٩١	١٣٩١	٤٨
٢٠٠٥	٥٠١	١٨٤٩	٣٨
٢٠٠٦	٦٥١	٢٣٥٠	٦٢
٢٠٠٧	٨٩	٢١٢٥	١٥
٢٠٠٨	١٣١	٤٥١٣	٩٨
٢٠٠٩	١١١	٣٧٢٥	٧٧
٢٠١٠	١٣٥	٤٤٨٧	٥٩
٢٠١١	١٨٠	٥٨٣٩	٨٦
٢٠١٢	٢١٢	٦٦٥٠	٢٧
٢٠١٣	٢٣٢	٦٨٨٢	٠١
٢٠١٤	٢٢٣	٦٤٢٠	١٨-
٢٠١٥	١٧٢	٤٩٠٠	٢٤١-
المتوسط	١٣٩٦	٤٣١٣	٤٩
الانحراف المعياري	٦٦١	١٨٩٨١	١٥٦

م.م قاسم جبار خلف، (تنويع مصادر الدخل في الاقتصاد العراقي).

٢٤٥٤	٣٩.٢٧٧٢	٤٣٧٤.٧	الثاني
١.٣٨٩	- ٠.٢١٧	- ٠.١٥٩	الثالث
٥.٥٩٩	- ١.٣٠٩	- ٢.٢٧	الرابع

المصدر: IMF 2013, 2014, 2015, 2016

الجدول رقم ٣ هيكل الصادرات العراقية للسنوات ٢٠٠٤ - ٢٠٢٠ (مليار دولار)

السنة	مجموع الصادرات	الصادرات النفطية	الصادرات غير النفطية	النسبة الصادرات غير النفطية / مجموع الصادرات	مؤشر HH
٢٠٠٤	١٧.٧	١٧.٣	٠.٤	٠.٠٢	٠.٩٦
٢٠٠٥	١٩	١٨.٤	٠.٦	٠.٠٣	٠.٩٦
٢٠٠٦	٢٧.٢	٢٦.٦	٠.٦	٠.٠٢	٠.٩٦
٢٠٠٧	٣٧.٩	٣٧.٢	٠.٧	٠.٠٢	٠.٩٦
٢٠٠٨	٦٦	٦٦.١	٠.٩	٠.٠١	٠.٩٨
٢٠٠٩	٤٦.٤	٤٥.٦	٠.٨	٠.٠٢	٠.٩٦
٢٠١٠	٥١.٤	٥١.٢	٠.٨	٠.٠١	٠.٩٨
٢٠١١	٧٩.٦	٧٩.٤	٠.٢	٠.٠٠١	٠.٩٨
٢٠١٢	٩٤.١	٩٣.٨	٠.٣	٠.٠٠٣	٠.٩٩
٢٠١٣	٨٩.٨	٨٩.٤	٠.٤	٠.٠٠٤	٠.٩٩
٢٠١٤	٨٤	٨٣.٥	٠.٥	٠.٠٠٤	٠.٩٩
٢٠١٥	٤٦.٤	٤٦.٢	٠.٢	٠.٠٠٦	٠.٩٩
*٢٠١٦	٥٩.٤	٥٩.١	٠.٣	٠.٠٠٥	٠.٩٩
*٢٠١٧	٧٧.٤	٧٧.٠	٠.٣	٠.٠٠٣	٠.٩٩
*٢٠١٨	٨٨.٣	٨٧.٨	٠.٥	٠.٠٠٤	٠.٩٩
*٢٠١٩	٩٦	٩٥.٥	٠.٥	٠.٠٠٥	٠.٩٩
*٢٠٢٠	١٠٢.١	١٠١.٦	٠.٥	٠.٠٠٥	٠.٩٩

2015، 2010، International Monetary Fund، Country Report IRAQ

2016.المصدر:

الجدول رقم ٤ بعض مؤشرات ميزان المدفوعات ٢٠١٣ - ٢٠٢١

السنة	الميزان التجاري	الصادرات	الاستيراد	الميزان الخارجي
٢٠١٣	٩.٩	٣٨.٣	٢٨.٤	١.٣
٢٠١٤	١١.٢	٤٠.٦	٢٩.٤	١.٠٣
٢٠١٥	٠.١	٣١.١	٣١.٥	٧.١
٢٠١٦	٠.٣	٣٠.٤	٢٩.٠	٣.٥
٢٠١٧	٠.٨	٣٢.٨	٣٠.٥	٢.٣
٢٠١٨	١.٣	٣٢.٦	٢٨.٨	٣.٣
٢٠١٩	٣.٢	٢٩.٧	٢٦.٣	٣.٣
٢٠٢٠	٢.٨	٢٨.٩	٢٥.٩	٠.١
٢٠٢١	٣.٢	٢٨	٢٤.٨	٠.٩

المصدر: تقارير صندوق النقد الدولي ٢٠١٣ و ٢٠١٥ و ٢٠١٦

م.م قاسم جبار خلف، (تنويع مصادر الدخل في الاقتصاد العراقي).

الجدول رقم ٥ الاستيراد الحكومي والخاص في العراق مليارات الدولارات

السنة	الاستيراد	الحكومي	القطاع الخاص
٢٠١٠	٤٢.٤-	١٤.٧-	٢٧.٨-
٢٠١١	٤٥.٧-	١٦.١-	٢٩.٦-
٢٠١٢	٦٣.٨-	٢٣.٣-	٤٠.٥-
٢٠١٣	٧٢.٩-	٣٠.٣-	٤٢.٦-
٢٠١٤	٧٩.١-	٣١.٧-	٤٧.٤-
٢٠١٥	٨٦.٩-	٣٦.٩-	٤٩.٠-
٢٠١٦	٩٤.٢-	٣٩.٠-	٥٥.٢-
٢٠١٧	١٠٤.٥-	٤١.٠-	٦٣.٥-
٢٠١٨	١١٣.٢-	٤٤.٩-	٦٨.٣-

المصدر : تقارير صندوق النقد الدولي ٢٠١٣ و ٢٠١٥ و ٢٠١٦

الجدول رقم ٦ الصادرات العراقية ٢٠١٠ - ٢٠١٨ بمليارات الدولارات

السنة	التصدير	نפט خام	صادرات أخرى
٢٠٠٤	١٧.٧	١٧.٣	٠.٤
٢٠٠٥	١٩.٢	١٨.٤	٠.٨
٢٠٠٦	٢٧.٢	٢٦.٦	٠.٦
٢٠٠٧	٣٧.٩	٣٧.٢	٠.٧
٢٠٠٨	٦٢.٢	٦١.١	٠.٩
٢٠٠٩	٤٦.٤	٤٥.٦	٠.٨
٢٠١٠	٥١.٤	٥١.٢	٠.٢
٢٠١١	٧٩.٩	٧٩.٤	٠.٥
٢٠١٢	٩٤.١	٩٣.٨	٠.٣
٢٠١٣	١٠١.٦	١٠١.١	٠.٥
٢٠١٤	١٠٩.١	١٠٨.٨	٠.٣
٢٠١٥	١١٨.١	١١٧.٥	٠.٦
٢٠١٦	١٢٧.٩	١٢٧.٠	٠.٩
٢٠١٧	١٣٩.٩	١٣٩.٢	٠.٧
٢٠١٨	١٥٢.٦	١٥١.٧	٠.٩

المصدر: تقارير البنك المركزي العراقي لعام ٢٠١٦



International Journal of Humanities and Social Sciences Research and Studies (IJHS)



The online ISSN is :2735-5136

The print ISSN is :2735-5128

رقم الإيداع في الدار الوطنية العراقية
2449 لسنة 2020